عندما تؤدي سياسة "الحفاظ على الوضع الراهن" الى نقيضها

اذا كان التداول السلمي للسلطة احد مظاهر الممارسة الديمقراطية، فان البلاد العربية، لم تعرف هذه الممارسة الا في حالات استثنائية، والقاعدة هي التغيير بالقوة نتيجة وفاة او انقلاب عسكري، ولكن مع استحكام قبضة رؤساء الجمهوريات "الثورية" على السلطة اصبحت الانقلاب العسكرية نادرة مما جعل تداول السلطة فيها امراً وراثياً كأي ملكية اخرى.

فاضافة الى غياب التقاليد الديمقراطية في العالم العربي (التي خضع معظمها للحكم العثماني لقرون طويلة)، فان التعامل الغربي مع دول المنطقة كرس غيابها ليس ابان خضوعها للسيطرة الاستعمارية فحسب بل حتى بعد استقلالها، عندما جعلت بريطانيا والولايات المتحدة صاحبتا النفوذ الاكبر في المنطقة الاولوية لمحاربة الشيوعية والاتحاد السوفيتي على حساب الديمقراطية، ولجأت حتى الى الانقلابات العسكرية (اسقاط حكومة مصدق في ايران، وانقلاب حسني الزعيم في سورية) لفرض انظمة موالية.

ان صورة الغرب كحام للانظمة الاستبدادية في الشرق الاوسط خدم الاتحاد السوفيتي والشيوعية اكثر من اي عامل اخر، بما وفر من مناخ مناسب لانقلابات وثورات شعبية اطاحت بالعديد من الانظمة المتحالفة مع الغرب - العراق الملكي وايران الشاه، ومصر الملكية. فخسرت الولايات المتحدة حلفاء لها دون ان تحسر نفوذ السوفيت انذاك ولكنها اضاعت فرصة للانفتاح الديمقراطي في تلك البلاد.

وكان التعاطف العربي انذاك مع الاتحاد السوفيتي والشيوعية ليس حباً او قناعة، بقدر ما هو رفض للغرب صاحب النفوذ الداعم للاستبداد في اوطانها.

ولكن فرصة ذهبية ثانية اتيحت للغرب وبالذات الولايات المتحدة للاصلاح الديمقراطي في العالم العربي، بدءا بالعراق، وذلك بعد انتصار التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية الذي ترافق مع سقوط الاتحاد السوفيتي. فقد كان امام واشنطن فرصة لاطاحة الدكتاتورية في العراق لمصلحة نظام ديمقراطي، ولكنها فضلت الحفاظ على الوضع الراهن، بما يناسب حلفاء امريكا من الانظمة العربية.

يقول مارتن انديك (Martin Indyk) السفير الامريكي السابق ومساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الادنى للفترة 1997-2000 في مقالة نشرتها مجلة "الفورن افيرز" في عدد (شباط/فبراير) ملخصه: وجدت الادارة الامريكية نفسها بعد حرب تحرير الكويت وانهيار الاتحاد السوفيتي في موقع منفرد من القوة في المنطقة وكانت امام خيارين: العمل على نشر الديمقراطية بدءاً من العراق باطاحة صدام حسين واقامة نظام ديمقراطي على

غرار ماحصل في المانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، ليمتد الى دول الخليج العربية وغيرها. اما الخيار الثاني فهو الحفاظ على الوضع الراهن بهدف تسوية الصراع العربي الاسرائيلي، واحتواء صدام حسين.

انحازت الادارة الامريكية -حسب قول انديك- للخيار الثاني بموجب "صفقة" بين قادة مصر والسعودية مع الرئيس بوش ووزير خارجيتة جيمس بيكر، اعتمدها فيما بعد الرئيس كلينتون، قايضت فيها مصر والسعودية تأييدهما مساعي امريكا للتسوية السلمية بين الفلسطينيين واسرائيل واحتواء الدول "المارقة" وفي صدارتها العراق، مقابل عدم اصرار واشنطن على الاصلاح الديمقراطي في بلديهما.

افاقت الولايات المتحدة على صدمة 11 أيلول لتجد نفسها دون تسوية سلمية للصرا ع الفلسطيني الاسرائيلي، والدول التي "حافظت على اوضاعها" دون اصلاح تحولت الى حاضنة للتطرف، فعناصر وتمويل "القاعدة" كان في الاغلب من ابناء تلك الدول وبالذات مصر والسعودية. فيقول السيناتور جوزيف ليبرمان في كلمة له بتاريخ 14/1/2002 في جامعة جورج تاون: "ان تحالفنا ومساعداتنا الى بعض تلك الانظمة (المستبدة) جعلنا هدفا لمواطني تلك الدول".

وفات ليبرمان ان يقول ان التأييد لامريكا جاء من شعوب ساعدت امريكا على خلاصها من الدكتاتورية كالبوسنة وكوسوفو وافغانستان وكردستان العراق وجميعها شعوب مسلمة.

واذا كانت واشنطن في السابق تبرر الحفاظ على الوضع "الفاسد" خوفا من البديل "الشيوعي"، فانها استبدلت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي الخوف من الشيوعية بالخوف من "الفوضى".

واحتاجت واشنطن لصدمة 11 أيلول لتدرك ان استمرار الفساد لا يمكن ان يمنع الفوضى بل سيكون الارض الخصبة لها. ان الانظمة الاستبدادية والفاسدة في العالم العربي تدرك تماما-بما تملكه وطورته من ادوات القمع- ان التغيير لصالح الديمقراطية والاصلاح لا يمكن فرضه من الداخل، بل لابد ان يعتمد على دعم خارجي، وامريكا هي الطرف الاقدر على ذلك دون سواها. من هنا كان شراء التأييد الامريكي بالمصالح الاقتصادية او العسكرية وسيلة بعض الانظمة العربية والاسلامية لتحاشي استحقاقات الديمقراطية والاصلاح الداخلي.

وفي غياب اي قدوة عربية او اسلامية ديمقراطية، لا تخشى هذه الانظمة من عدوى الديمقراطية لشعوبها، واستخدم كل طرف المعارضة في البلد الاخر وسيلة للضغط، ولذا نجد عندما تنقطع العلاقات بين الدول العربية يبقى التصدير المتبادل للمعارضة هي البضاعة الوحيدة المسموح بها. واول ضحية للتصالح بين الدكتاتوريات هو "المعارضة" المستضافة في بلادها، واخر ما تريده هذه الانظمة هو قيام ديمقراطية في احدها واغتيال التجربة الديمقراطية في لبنان هو خير مثال على ذلك.

ان ازدواجية السياسة الامريكية ليست فقط في التعامل مع اسرائيل بل في الاجندة الديمقراطية للسياسة الامريكية. فهي تتعاطف وتدافع عن اسرائيل باعتبارها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط، ولكنها بذات الوقت لا ترى ولا تعمل من اجل انتشارها في البلاد العربية الحليفة لها بحجة او اخرى ويبقى حديثها عن الديمقراطية -هو كذلك مجرد حديث. هنا تكمن ازدواجية الموقف الامريكي والشك في صدقيته.

فامريكا التي احد اهم مبررات نشأتها التخلص من الاضطهاد الديني تغض النظر عن قتل اكثر من 1200 شخص في مصر خلال الفترة 1992-1997 بحجة محاربة المعارضة الاسلامية،مبما دفعه الاسلاميين للانتقال الى افغانستان لتأسيس حركة "القاعدة" التي تسببت في مقتل اكثر من ثلاثة الاف امريكي في 11 أيلول.

ان التخلص من التطرف، باي شكل كان، لا يتم بالقمع بل في الاحتواء ضمن اللعبة الديمقراطية والاصلاح الاقتصادي ولنا في التجربة الاردنية والمغربية والبحرينية اليوم خير دليل.

وبالطبع يقابل ازدواجية امريكا، ازدواجية الانظمة العربية التي تدعي تحرير الشعب الفلسطيني في وقت تستعبد شعوبها، او التي تريد محاربة "الامبريالية" الامريكية بحرمان شعوبها من الحرية.

واليوم في البلاد العربية هناك من يريد العودة الى سياسة "الحفاظ على الامر الراهن" باعتبار ليس بالامكان خير مما كان، وفي هذا الاطار تندرج مساعي الامين العام لجامعة الدول العربية للمصالحة بين النظام العراقي والسعودية ومصر، فبعد ان فقد صدام حسين القدرة على تهديد انظمتها باتت ميزته في ضعفه للحفاظ عليه والحفاظ على الوضع القائم.

وبدلا من ان تعمل السعودية على اصلاح شأنها الداخلي بالانفتاح السياسي والاصلاح الاقتصادي لمعالجة ازمتها تتجه نحو امتصاص نقمة "الشارع" بالتلميح بطلب سحب القوات الامريكية من اراضيها والتلويح بمصالحة صدام حسين ورفض المساعدة على تغييره.

ان المأساة العربية تتجلى بأقسى صورها عندما يصبح التغيير الديمقراطي في العراق مرفوضا من الانظمة العربية الاساسية بحجة الخوف من "البديل" فالسعودية ودول الخليج ترى فيه خطرا "شيعيا"، وايران ترى فيه خطرا "امريكيا"، وسوريا تجد فيه خطراً "قوميا"، وتركيا ترى فيه خطرا "كرديا".

ان الطرف الوحيد القادر والذي يجب ان تكون له مصلحة في التغيير الديمقراطي في العراق هو الولايات المتحدة ولكن الخوف ان تفرط واشنطن بهذه الفرصة مرة اخرى استجابة لدول الجوار بأسم "الاحتواء" اي الحفاظ على الوضع القائم.

غسان العطية

أجاويد: لا تغيير في موقف صدام حسين

انقرة ـ رويترز، (8/2/2002): قال رئيس الوزراء التركي بولنت اجاويد الجمعة انه لم يلحظ من الرئيس العراقي صدام حسين أي اشارة تدل علي استعداده لتغيير موقفه الذي قد يؤدي الي عمل عسكري امريكي. وكان اجاويد قد كتب رسالة لصدام هذا الاسبوع يحثه فيها علي السماح بعودة مفتشي الاسلحة التابعين للامم المتحدة الي العراق والا واجه عواقب وخيمة . وقال اجاويد للصحافيين خارج مكتبه في انقرة انه لم يلمس في الرد علي رسالته أي تغير من أي نوع في موقف صدام حسين . وتعارض تركيا منذ فترة طويلة أي عمل عسكري في العراق خوفا من ان يثير اضطرابات بين الاكراد في جنوب شرق البلاد ويلحق مزيدا من الضرر باقتصادها الضعيف. وقالت صحيفة ميليت ان صدام حث انقرة في رسالته علي احترام سيادة العراق والكف عن السماح للطائرات الحربية الامريكية والبريطانية بالاقلاع من قاعدة انجيرليك الجوية في جنوب تركيا لحراسة منطقة حظر الطيران فوق شمال العراق. وهناك تكهنات واسعة بأن العراق قد يصبح الهدف التالي للحملة العسكرية الامريكية بعد الاطاحة بحكام طالبان في افغانستان. ومن المقرر ان يزور ديك تشيني نائب الرئيس الامريكي انقرة شهر اذار في اطار جولة في دول المنطقة تهدف الي حشد تأييد للحرب ضد الارهاب .

ومن شأن رد الرئيس العراقي على رسالة اجاويد أن تزيد من مخاوف الاسواق المالية التركية حيث انخفض مؤشر الاسهم الرئيسي نحو ثلاثة في المئة صباح الجمعة بسبب مخاوف متنامية بأن تقوم الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد العراق. وقال محللون ان التأييد الامريكي لاتفاق قرض من صندوق النقد الدولي قيمته 16 مليار دولار وقضايا اخري ستجعل من الصعب ان تمتنع حكومة اجاويد عن تأييد واشنطن.

صحيفة الصنداي تايمز :" بلير مستعد لدعم الهجوم الأمريكي على العراق"

لندن: تقول صحيفة "صنداي تايمز"، (10/2/2002) في التقرير الذي كتبه ثلاثة من مراسليها إن التشدد في الموقف الأمريكي تجاه صدام حسين يزيد الضغوط على رئيس الوزراء البريطاني توني بلير لكي يؤيد عملا عسكريا تقوده الولايات المتحدة ضد العراق.

وتنقل الصنداي تايمز عن مسؤولين كبار في الإدارة الأمريكية قولهم إن بلير سيؤيد أي تحرك أمريكي بدلا من المخاطرة بإحداث شقاق مع الرئيس بوش. وقد تزايد احتمال الهجوم الأمريكي بقوة في الأسبوع الماضي عندما قال وزير الخارجية كولن باول، الذي يصنف على أنه من العناصر المعتدلة في إدارة بوش، إن واشنطن مستعدة للمضي قدما بمفردها لتغيير النظام في العراق.

وتشير الصحيفة إلى اعتقاد مفاده بان بلير وبوش قد ناقشا بالفعل إمكانية القيام بعمل عسكري مشترك ضد العراق، وأن هذا الاعتقاد تعزز بفضل انضمام صوت باول إلى صقور البنتاجون عندما قال " عندما لا يتفق المجتمع الدولي معنا فإن ذلك لن يجعلنا نتراجع عن تنفيذ ما نعتقد أنه الصواب".